دراسة وصفية لتنافسية دول منظمة التعاون الإسلامي
على ضوء تقرير التنافسية العالمي 2008-2014

OIC Competitiveness: Descriptive Study Based on WCR (2008-2014)

سدي علي [1]
الرتبة : أستاذ محاضر أ
جامعة ابن خلدون تيارت/ الجزائر
Email :hafidha.l1988@hotmail.com
باحث بمخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي LAMEOR جامعة وهران

تاريخ الاستلام: اليوم/الشهر/السنة؛ **تاريخ المراجعة:** اليوم/الشهر/السنة؛ **تاريخ القبول:** اليوم/الشهر/السنة

الملخص: سنقوم في هذه المقالة بدراسة ترتيب مجموعة مندول منظمة التعاون الإسلامي في تقرير التنافسية العالمي في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2014، وقد اقتصرنا على هذه الفترة نظرا لتغير منهجية التقرير منذ سنة 2008، كما أننا اقتصرنا على الدول التي ظهرت في تقرير التنافسية مما جعلنا نستثني من هذه الدراسة 13 دولة لم تظهر في هذا التقرير.[2]

وعليه سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:ما هي المكانة التي احتلتها دول منظمة التعاون الإسلامي ضمن تقرير التنافسية العالمي ما بين 2008 و 2014؟ من أجل ذلك قسمنا المجموعة المدروسة إلى 5 مجموعات جزئية، حسب مستوى تطور هذه البلدان وفق المؤشر المدروس، ضمت المجموعة الأولى البلدان المعتمدة على الموارد وهي أكبر مجموعة (ضمت 19 بلدا) والمجموعة الخامسة وهي الأكثر تطورا والمعتمدة على الابتكار ضمت 3 بلدان هي الإمارات العربية المتحدة،البحرين و قطر.

الكلمات الأساسية: منظمة التعاون الإسلامي، التنافسية، المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي.

Abstract:

This paper analyses the classification of a number of OIC in World Competitiveness Report during the period 2008-2014.

This period isdictated because in 2008 the report haschanged its method.

Our main questionis : How was the ranking of OIC countries under study in the Report over the period 2008-2014. To achieve this end we divided these countries into five groups according to their level of development. In the first group we find all resource based countries (19 countries) while the fifth group consisted of mostdeveloped ones, namelyBahrain, Qatar and UAE.

1 : سدي علي، أستاذ محاضر (أ) **:** seddiali@univ-tiaret.dz

2 : هذه الدول هي أفغانستان، جزر القمر، جيبوتي، غينيا بيساو، العراق، جزر المالديف، النيجر، فلسطين، الصومال، السودان، الطوغو، تركمانستان وأوزباكستان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

I- تمهيد:

يشهد العالم تغيرات دائمة تؤدي يوما عن يوم إلى زيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية، وهو ما يفرض على البلدان الإسلامية العمل الجاد والدائم لتطوير و توسيع أسواقها، وزيادة قدرتها التنافسية. ولا شك في أنه لدى العالم الإسلامي الكثير من المقومات الاقتصادية،على رأسها الموارد البشرية والثروات الطبيعية الكبيرة التي تمكّنه من إنشاء بنى إنتاجية ضخمة وسوق واسعة لتبادل المنتوجات والخدمات، كما يمكن أن يكوّن مراكز مالية عالمية للتمويل والاقتراض والاستثمار (على غرار أسواق المال الخليجية). وهو ما يؤدي بدوره إلى تحقيق نمو اقتصادي بمعدلات تسمح بتحقيق التنمية والرفاهية في البلدان والمجتمعات الإسلامية.

تدرك البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي اليوم الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبها لبنى التحتية بكل أنواعها، تحسين فعالية مختلف الأسواق وكذا عملية الابتكار في تحسين القدرة التنافسية، وهذا كله من أجل التقليص من حدة الفقر وتشجيع الاستثمار والتجارة البينية وكذا التخفيف من العقبات التي تعيق تنمية هذه البلدان.كما أن هذه البلدان يمكن أن تصنف في درجات مختلفة وفقا لمؤشرات التنافسية العالمية، وهو ما يعكس واقع اختلاف كفاءة اقتصادياتها، إذ نجد أن أكثر من نصفها يحتل درجات متأخرة من حيث التنافسية، وتتمثل هذه البلدانفي مجموعة الدول الأقل نمواً والتي تواجه تحديات إضافية لتطوير اقتصادياتها وذلك بسبب ضعف بنياتها الأساسية. كما أن هناك دولا أخرى تحتل مراتب متقدمة على غرار بعض بلدان الخليج، تركيا، ماليزيا وبعض بلدان المغرب العربي، وهو ما يجعلها مؤهلة لمساعدة النوع الأول من البلدان على تطوير بنياته الأساسية وذلك بالتشجيع على منحها الدعم المالي لإقامة مشاريع تنموية في ميادين شتى مثل الطاقة والزراعة والصحة و النقل والتربية وتقنيات المعلومات والاتصالات وغيرها من المجالات وفقا للمزايا النسبية لكل دولة من هذه الدول، وهو ما يمكن أن يتحول بدوره إلى مزايا تنافسية.

سنحاول في هذه الورقة الإجابة على الإشكالية المتعلقة بمكانة دول منظمة التعاون الإسلامي في تقرير التنافسية العالمي (وذلك بصفته أكبر وأوسع تقرير يصدر في هذا المجال) في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2014. وبالتالي يمكننا طرح التساؤل التالي: **ما هي المكانة التي احتلتها دول منظمة التعاون الإسلامي ضمن تقرير التنافسية العالمي ما بين 2008 و 2014؟**

بهدف جعل الدراسة أكثر واقعية قسمنا المجموعة المدروسة إلى 5 مجموعات جزئية، حسب مستوى تطور هذه البلدان وفق المؤشر المدروس، ضمت المجموعة الأولى البلدان المعتمدة على الموارد والمجموعة الخامسة وهي الأكثر تطورا ضمت الدول المعتمدة على الابتكار.

II- الهدف من المقال

نهدف من خلال هذه الورقة إلى معرفة ووصف مكانة دول منظمة التعاون الإسلامي في تقرير التنافسية العالمي في الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2014، وقد اقتصرنا على هذه الفترة نظرا لتغير منهجية التقرير منذ سنة 2008، كما أننا خصصنا بالذكر الدول التي ظهرت في تقرير التنافسية مما جعلنا نستثني من هذه الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13 دولة لم تظهر في هذا التقرير.و ذلك في إطار الإجابة على الإشكالية المتعلقة **بتصنيف دول منظمة التعاون الإسلامي ضمن تقرير التنافسية العالمي في الفترة الممتدة بين سنتي 2008 و 2014.**

1- التنافسية في الأدبيات الاقتصادية

رغم حداثة مفهوم التنافسية وعدم خضوعه لنظرية عامة متفق عليها لتفسيره فإن القـــراءة المتأنيـــة للأدبيات الاقتصادية التي تناولت هذا المفهوم تبين أن: ظهوره على المستوى الدولي والاهتمام به على المستوى الوطني تصاحب مع بروز قضية العجز الضخم في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفتـــرة 1981-1987 (خاصة مع اليابان) وزيادة المديونية الخارجية لها(النوير، 2003)؛ لكن إذا كان ظهور هذا المصطلح في هذا الوقت فإن العديد من المصطلحات حملت معناه، وذلك ما تذكره أهم المصادر في هذا الميدان وكذا أهم من كتبوا حول هذا المصطلح(Reinert, 1994)وسنحاول البدء بمجموعة من المراجع التي جاء ذكرها في أحد أهم وثائق التنافسية والذي هو: كتاب التنافسية السنوي الذي يصدره المعهد الدولي لتطـــوير الإدارة IIMD[1]: حيث جاء وتحت عنوان "التاريخ الطويل للتنافسية" أن مفهوم التنافسية جاء كنتيجة لتاريخ طويل من الفكر، والذي يساعدنا بدوره على تحديد مختلف مظاهر هذا المفهوم الحديث والمعقد. كما يمكننا أن نركز خاصة على: النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسيكية، النظرية الكترية، نظرية التنمية، نظرية النمو و أخير نظرية التجارة الدولية (Martin, 2004)،وقد تضمنت كل من النظريات السابقة مفهوم التنافسية بطريقة ضمنية أو صريحة(سدي&شريط،2010).

وقد حاول Michael Porter جمع كل الأفكار السابقة في نظام خاص بالتنافسية أسماه "ماسة (معيّن) التنافسية".(Porter, 1993)، وسنحاول التركيز على هذا الكتاب الأخير باعتباره جمع ومحص أفكار كل من سبقه: حيث يذهب Porter إلى أن الازدهار والرفاهية الاقتصادية لا يورثان وإنما يصنعان وأن الازدهار لا يأتي من الثروات الطبيعية أو توفر اليد العاملة، أو مستوى معدل الفائدة أو سعر الصرف وقيمة النقود، فعكس ما كان يقول الكلاسيكيون فإن تنافسية القطر ترتبط في نظره بقدرة الصناعة على الابتكار والتطوير (التقدّم)، والمؤسسات الوطنية تنتزع مزايا نسبية من أفضل منافسيها العالمين بتجاوز القيود و الصعاب، فتوفر منافسين محليين أقوياء، ممونين على مستوى عال من النوعية و زبائن متطلبين إضافة إلى توفر عوامل إنتاج متخصصة ومتطورة تشكل رؤوس لنظام خاص يتيح للدول اكتساب مزايا تنافسية على المدى الطويل، على أن تساعد الحكومة والصدفة أو الحظ على ذلك، لتبقى اليقظة بعد ذلك عاملا مهما في الاحتفاظ بهذه الميزة التنافسية.

لكن هذا التفسير لم يلقى الترحيب من طرف الكل فهناك من اعترض على هذا المفهوم، إذ يقول Paul Krugman في كتابه Pop Internationalism[2] وخاصة الجزء الذي جاء تحت عنوان "التنافسية الهوس الخطير" أن مفهوم التنافسية الدولية وتنافس الدول بنفس الطريقة التي تتنافس بها الشركات والمؤسسات في الأسواق الدولية إنما هو نوع من الخطابة البلاغية[3](Krugman, 1999).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي بحث آخر بعنوان "التنافسية و أسلافها، 500 سنة من الوجود"(Reinert, 1994) ظهر بعد مقالة Krugman المشهورة انتقد صاحب المقال كل ما ذهب إليه خصمه، مشيرا إلى أن التنافسية هي نظرية جديدة تفسر عجز النظرية السابقة التي يتبناها Krugman وتؤكد عدم كمال الأسواق والمنافسة والمعلومات وأنه على المؤسسات أن تتأقلم مع هذا الوضع باستغلال كل ما يمكنها أن تصل إليه من معلومات واقتصاديات سلمية وغيرها لتنافس في وسط دولي لا مكان فيه لأسس النظريات التي يتحدث عنها Krugman ، الذي يخاف في نظره من تحقق هذه النظرية، مما يهدم الأصول التي تقوم عليها نظريته و إلا ما الذي يجعله وهو الأكاديمي المرموق يهاجم هذا المفهوم بهذه الطريقة.

و في إطار هذا الجدل ازداد اهتمام الجميع بهذا المفهوم ليصبح محط أنظار أغلب راسمي السياسات الاقتصادية في العالم، وظهرت الكثير من المنظمات والهيئات على المستوى الدولي لصياغة تقارير عن التنافسية لمختلف البلدان بطرق ومؤشرات مختلفة، بل تتواجد في كل البلدان المتقدمة هيئات ومجالس متخصصة في التنافسية تضم سياسيين واقتصاديين من أرقى المستويات.

1-1- ما هي التنافسية: لا يزال مفهوم التنافسية مفهوما غير واضح المعالم، لا طالما خصص لتحليل تسيير المؤسسات وقد انتقل تدريجيا لوصف حالة بلد ما، دون إعطائه معنا دقيقا (Marniesse & Filipiak, 2003)، ولا يتعلق الأمر هنا بنقص في النظريات التي تناولت بالشرح تنافسية دول دون أخرى، لكن هذه التفسيرات تبدوا غالبا متناقضة و لم تحظى أي نظريـــــة منها بالقبـــول الجماعـــي(Porter, 1993).

وهناك من الاقتصاديين من يعارضون استعمال هذا المفهوم لوصف اقتصاد ما كالاقتصادي Krugman الذي رفض استعمال مفهوم "تنافسية" لوصف اقتصاد وطني، ليس فقط لمعناه الغامض ولكن بصفة أكبر للأيديولوجية التي يسوقها، فهو يفترض أن الدول تتنافس بنفس الصفة التي تتنافس بها المؤسسات، مما يغيب العبرة الأساسية من الميزة النسبية (كل الدول تكسب من التبادل الدولي) (Krugman, 1999)، لكن رغم تشابك الاقتصاديات فإن مفهوم تنافسية البلدان يحمل في طياته بعض الفوائد، فالبعض يرى أن المؤسسات هي عوامل التنافسية(Porter, 1993)، بينما يرى البعض الآخر أن التنافسية تحدد تموقع الاستثمار الأجنبي المباشرFDI؛ وهو ما يبرز صعوبة التحدي الذي يفرضه مفهوم التنافسية، في الأخير يمكن القول أن هناك توافقا يرتسم شيئا فشيئا يبرر استعمال هذا التعبير. (Marniesse & Filipiak, 2003)

- **مسح في التعاريف:** لتعريف التنافسية فإنه من الأسهل تقسيم تعاريفها إلى ثلاثة أقسامCNUCED)،. 2002)

- **القسم الأول:** ووفقه فإن تنافسية الدولة يتم تناولها حسب النتائج التجارية، وبالتالي فإن دولة ما تكون تنافسية مقارنة ببقية الدول المنافسة لها إذا استطاعت الحفاظ على حصصها في السوق أو الحصول على حصص إضافية منه، مما يتطلب تنويع الصادرات وغزو أسواق جديدة كانت غائبة عنها أو مهمشة بها، و كذا الدفاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن مواقعها في الأسواق التقليدية لصادراتها، هو ما يجعلنا نربط بين تنافسية الدولة وميزانها التجاري بحيث يصبح وجود فائض فيه يعبر عن قوة تنافسية الدولة، ووجود عجز فيه يعني ضعف تنافسية الدولة.

– **القسم الثاني:** يعرف التنافسية وفق أوضاع التجارة الخارجية ومستويات المعيشة: فهو يضيف إلى توازن الميزان التجاري، القدرة على تحسين المستوى المعيشي، مما يجعلها أكثر قبولا من الفئة الأولى (Krugman, 1999)

لكن يبقى أن نشير إلى أن الانتقاد الذي يوجه إلى هذه الفئة هو ضعف نسبة الصادرات في الدخل القومي الأمريكي كما أشار إلى ذلك Krugman.

– **القسم الثالث:** يأخذ في الحسبان عند تعريف التنافسية مستوى المعيشة فقط.و عليه فإن التنافسية هي "قدرة البلد على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مقاسا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي". (النوير، 2003)

وهناك تعاريف أخرى للتنافسية جاء ذكرها في مصادر مختلفة أهمها:

- **تعريف المعهد الدولي لتطوير الإدارة IIMD :** التنافسية هي فرع من علم الاقتصاد يتناول بالتحليل الأعمال والسياسات التي تكيّف وتصنع قدرة البلدان على بناء بيئة تساعد على خلق قيمة مضافة أكبر لمؤسساتها ورفاهية أكثر لسكانها والحفاظ عليها.(IMD, 2003)

- **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي WEF[4]:** التنافسية هي قدرة بلد ما على الوصول إلى مستوى معيشي مرتفع ومستديم، مقاسا بالدخل الفردي. (WEF, 1996)

تجب الإشارة إلى أن أي تحليل للتنافسية الوطنية بالموازاة مع هذه التعاريف يجب أن يأخذ بالحسبان عدة عوامل والتي تحدد مستوى معيشة السكان كمعدل النمو، مستوى التشغيل، توزيع المداخيل. وبالتالي فالتنافسية هي مفهوم داخلي أساسا، ومحدداتها هي عوامل داخلية Endogène في الاقتصاد الوطني المدروس.(Mucchielli, 2002)

1- 2- أنواع التنافسية، مقوماتها ومستوياتها

توجد عدة **أنواع من التنافسية** منها:

- **تنافسية السعر:** تعبر عن هيكل (بنية) الأسعار والتكاليف في اقتصاد ما مقارنة مع شركائه التجاريين، وترتكز في جزء منها على سعر الصرف، كما تعتمد أيضا على التكاليف الداخلية كتكلفة الأجور.

- **التنافسية خارج السعر:** تعني قدرة اقتصاد ما على تلبية الطلب بفضل عوامل أخرى غير الأسعار، والتأقلم مع تطور الطلب (مما يترجم نوع التخصص)، وتعتمد أساسا على الاستثمار، مرونة تخصيص العوامل والابتكار، ويمكنها أن تغطي التنافسية التكنولوجية والتنافسية البنيوية. (Marniesse & Filipiak, 2003)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما توجد أنواع أخرى من التنافسية، كالتنافسية المنجزة والتنافسية الكامنة وكذا سيرورة التنافسية؛ وفي إدارة التنافسية يجب الموازنة بين الإنجاز الآني والكموني فإذا تم التركيز على أحدهما والتضحية بالآخر فقدنا الغرض الأساسي من البحث في التنافسية(وديع، 2003)

أما عن **مقومات التنافسية** فقد جاء ذكرها في تقرير المعهد الدولية لتطوير الإدارة IIMD، وقد تم تقسيمها إلى أربعة مقومات أساسية، كل منها يحتوي مجموعة من العناصر: **النتائج الاقتصادية، فعالية الحكومات، فعالية قطاع الأعمال، البنية التحتية.** .(IMD, 2003)

أما فيما يخص المستويات فيمكن التميز بين عدة **مستويات من التنافسية:** التنافسية على مستوى **المؤسسة**، على مستوى **القطـــاع**، على مستوى **الإقليـــم** والتنافسية على مستوى **البلـــــد.** ولكل مستوى من هذه المستويات مؤشراته الخاصة به.

III- منهجية البحث والبيانات المستخدمة

وفقا لاعتبارات منهجية تتعلق بتصنيف البلدان التي شملها التقرير قسمنا المجموعة المدروسة إلى 5 مجموعات جزئية، حسب مستوى تطور هذه البلدان وفق المؤشر المدروس (حيث نراعي انتماء الدولة إلى المجموعة بحسب عدد مرات ظهوره فيها خلال سنوات الدراسة، أي الأكثر تكرارا)، ضمت المجموعة الأولى البلدان المعتمدة على الموارد وهي أكبر مجموعة (ضمت 19 بلدا)، المجموعة الثانية، وهي مجموعة البلدان التي تمر من المرحلة الأولى أي من مرحلة الاعتماد على الموارد إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة معززات الفعالية وتضم تسعة بلدان، المرحلة الثالثة وهي مرحلة معززات الفعالية وتضم سبعة بلدان، المجموعة الرابعة وهي أيضا مرحلة انتقالية بين معززات الفعالية والاعتماد على الابتكار وضمت ستة بلدان، أما المجموعة الخامسة وهي الأكثر تطورا والمعتمدة على الابتكار فقد ضمت 3 بلدان هي الإمارات العربية المتحدة، البحرين و قطر.

تمثلت مصادر البيانات أساسا في تقرير التنافسية العالمي الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وقد استعنا بالتقارير الصادرة بين سنتي 2008 و 2014 نظرا لتغير منهجية هذا التقرير، وهو ما سنراه من خلال تناول مؤشر التنافسية الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي و أهم المراحل التي مر بها:

1- تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF): ويصدر تقرير التنافسية العالمية Global Competitiveness Report، الذي ينشر كل سنة وفيه الترتيب العالمي للتنافسية، على أساس مقاييس كمية ونوعية، ويشمل عينة واسعة من الدول المصنعة والنامية. تغيرت منهجيته منذ سنة 2006[5] بحيث صار يصنف أسس التنافسية إلى 9 ثم إلى 12 ركيزة أساسية سنة 2008 مقسمة إلى 3 مجموعات هي: المتطلبات الأساسية وتضم 4 ركائز: مؤسسات الدولة (القوانين)، البنية التحتية، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، الصحة والتعليم الابتدائي. معززات الفعالية وتضم 6 ركائز: التعليم العالي والتكوين، فعالية سوق السلع، فعالية سوق العمال، تطور السوق المالي، الاستعداد التكنولوجي، حجم السوق. عوامل الابتكار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتطور وتضم ركيزتين: تطور بيئة الأعمال والابتكار.(Hanouz & Khatib, 2010) وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل 1: تشكيل المؤشر الكلي للتنافسية

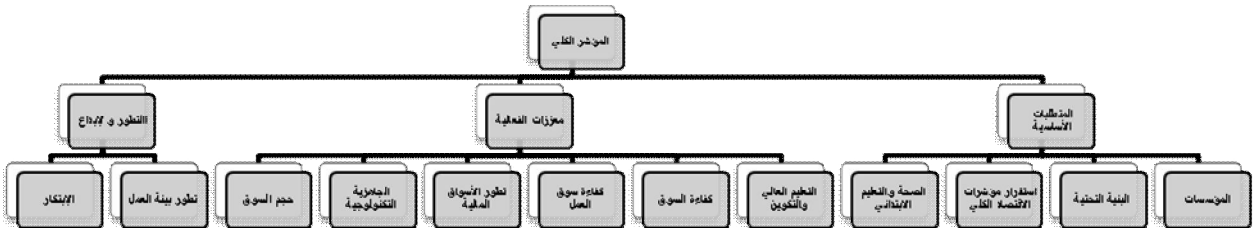

المصدر : تقرير التنافسية العالمي لسنة 2008

الشكل والجدول المواليين يوضحان العلاقة بين مراحل التنافسية وأوزان المؤشرات الجزئية في حساب المؤشر الكلي:

الشكل 2: العلاقة بين مراحل التنافسية وركائزها

المصدر : تقرير التنافسية العالمي لسنة 2008

الجدول رقم:1: أوزان مختلف المؤشرات الجزئية ضمن المؤشر الكلي للتنافسية حسب مرحلة تطور الاقتصاد.

الأوزان	الاقتصاد المعتمد على عوامل الإنتاج	الاقتصاد المعتمد على الفعالية	الاقتصاد المعتمد على الابتكار
المتطلبات الأساسية	% 60	% 40	% 20
محفزات الفعالية	% 35	% 50	% 50
التطور والإبداع	% 5	% 10	% 30

Margareta Drzeniek Hanouz, Sofiane Khatib, World Economic Forum; étude de la compétitivité arabe 2010. P.7 et 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

IV- تنافسية بلدان منظمة التعاون الإسلامي: في بداية هذا الجزء التطبيقي سنحاول التعريف باختصار بمنظمة التعاون الإسلامي

IV- 1- منظمة التعاون الإسلامي

تعد منظمة التعاون الإسلامي OIC[6] التي تضم 57 دولة ثاني أكبر منظمة دولية بعد منظمة الأمم المتحدة، فهي تضم كمجموعة ما نسبته 26.7% من إجمالي سكان العالم، 22.2% من إجمالي الناتج المحلي حسب تعادل القوة الشرائية و29.8% من إجمالي صادرت البضائع للبلدان النامية سنة 2011،SESRIC)، (2012بالإضافة إلى 9 % من التجارة العالمية إلا أنها لم تحقق سوى نسبة 12 % كتجارة بينية سنة 2007. إذا ما قارناها بالإتحاد الأوربي الذي يشكل 8% فقط من سكان العالم ويتحكم في 35 % من التجارة العالمية، بمعدل تجارة بينية يقدر بحوالي 60% فهذا المعدل من التجارة البينية (12%) هو معدل ضعيف جدا نظرا للحجم الضخم للقدرات الكامنة.(Hakim, et al., 2009)

كما ذكرنا سابقا فقد قسمنا المجموعة المدروسة إلى 5 مجموعات جزئية، حسب مستوى تطور هذه البلدان وفق المؤشر المدروس، ضمت المجموعة الأولى البلدان المعتمدة على الموارد وهي أكبر مجموعة (ضمت 19 بلدا)، المجموعة الثانية، وهي مجموعة البلدان التي تمر من المرحلة الأولى أي من مرحلة الاعتماد على الموارد إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة معززات الفعالية وتضم 9 بلدان، المرحلة الثالثة وهي مرحلة معززات الفعالية وتضم 7 بلدان، المجموعة الرابعة وهي أيضا مرحلة انتقالية بين معززات الفعالية والاعتماد على الابتكار وضمت 6 بلدان، أما المجموعة الخامسة وهي الأكثر تطورا والمعتمدة على الابتكار فقد ضمت 3 بلدان هي الإمارات العربية المتحدة، البحرين و قطر.

أ- المجموعة الأولى: الدول المعتمدة على الموارد

يظهر الجدول الموالي هذه البلدان (19) وكذا قيمة المؤشر الإجمالي لكل دولة خلال سنوات الدراسة حسب توفر المعطيات. ونلاحظ من خلال الجدول أن غامبيا هي الدولة صاحبة أعلى مؤشر في الفترة المدروسة 3.96 سنة 2009، رغم تراجعها من سنة لأخرى. في حين نرى أن طاجيكستان تشهد تحسنا ملحوظا من سنة لأخرى حيث وصل مؤشرها إلى 3.93 سنة 2014. بينما عرفت السنغال استقرار أكبر في المؤشر في حدود 3.7 خلال سنوات الدراسة. أما بخصوص موريتانيا التي تعد إحدى دول اتحاد المغرب العربي فقد تراوح مؤشرها بين 3 و 3.32 خلال فترة الدراسة. وتعد غينيا أضعف دول المجموعة بمؤشر لم يتجاوز 2.91.

الجدول رقم 2: المؤشر الكلي للدول المعتمدة على الموارد 2008-2014

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
BANGLADESH	3.51	3.55	3.64	3.73	3.65	3.71	3.72
BENIN	3.56	3.56	3.69	3.78	3.61	3.45	/
BURKINA-FASO	3.36	3.28	3.2	3.25	3.34	3.21	3.21
CAMEROON	3.48	3.5	3.58	3.61	3.69	3.68	3.66
CHAD	2.85	3.22	2.73	2.87	3.05	2.85	2.85
COTE D'IVOIRE	3.51	3.43	3.35	3.37	3.36	3.5	3.67

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

GAMBIA	3.88	3.96	3.9	3.84	3.83	3.67	3.53
GUINEA	/	/	/	/	2.9	2.91	2.79
KYRGYZ	3.4	3.36	3.49	3.45	3.44	3.57	3.73
MALI	3.43	3.22	3.28	3.39	3.43	3.33	3.43
MAURITANIA	3.14	3.25	3.14	3.2	3.32	3.19	3
MOZAMBIQUE	3.15	3.22	3.32	3.31	3.17	3.3	3.24
NIGERIA	3.81	3.65	3.38	3.45	3.67	3.57	3.44
PAKISTAN	3.65	3.58	3.48	3.58	3.52	3.41	3.42
SENEGAL	3.73	3.78	3.67	3.7	3.66	3.7	3.7
SIERRA LEONE	/	/	/	/	2.82	3.01	3.1
TAJIKISTAN	3.46	3.38	3.53	3.77	3.8	/	3.93
UGANDA	3.35	3.53	3.51	3.56	3.53	3.45	3.56
YEMEN	/	/	/	3.06	2.97	2.98	2.96

المصدر: تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2008-2014

الشكل الموالي يوضح معطيات الجدول 2 ويؤكد ما ذهبنا إليه بخصوص المؤشر الكلي لدول المجموعة الأولى، كما يبين تذبذب مؤشر أغلب بلدان هذه المجموعة.

الشكل رقم 3: المؤشر الكلي للدول المعتمدة على الموارد 2008-2014

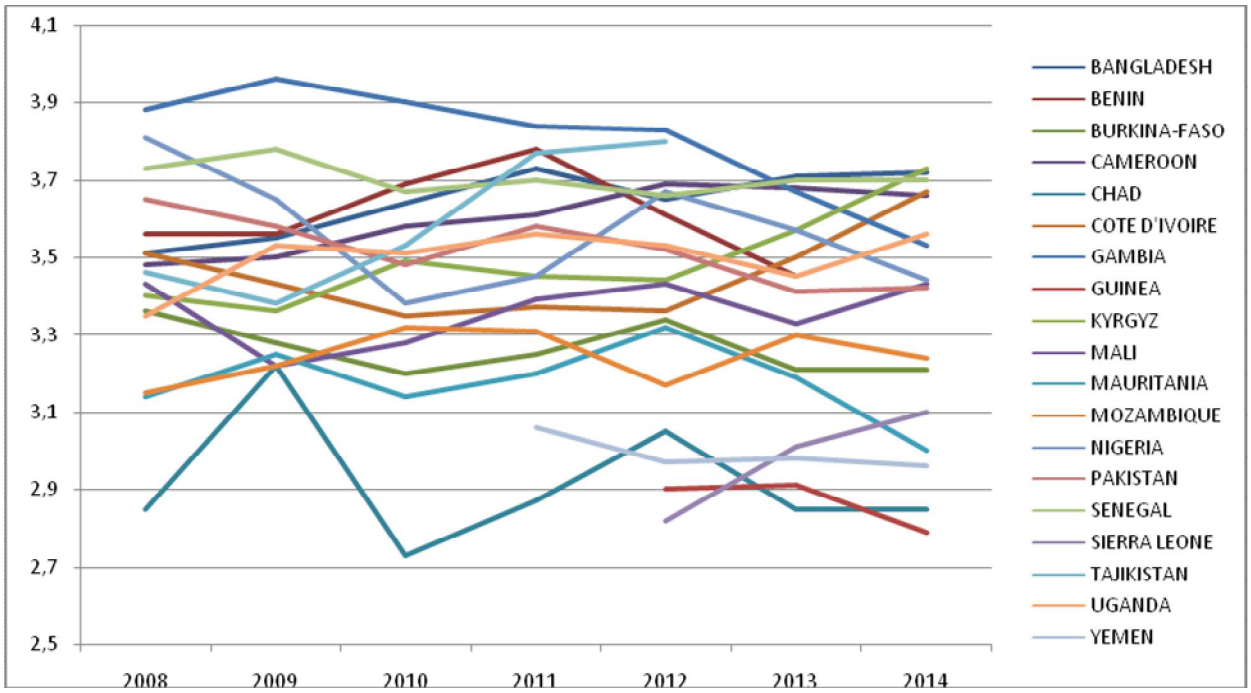

المصدر: الجدول السابق.

ب- المجموعة الثانية: البلدان التي تمر من الاعتماد على الموارد إلى الاعتماد على معززات الفعالية

يظهر الجدول الموالي هذه البلدان (9) وكذا قيمة المؤشر الإجمالي لكل دولة خلال سنوات الدراسة حسب توفر المعطيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم 3: المؤشر الكلي للبلدان التي تمر من الاعتماد على الموارد إلى الاعتماد على معززات الفعالية 2014-2008

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ALGERIA	3.71	3.95	3.96	3.96	3.72	3.79	4.08
AZERBAIJAN	4.1	4.3	4.29	4.31	4.41	4.51	4.53
BRUNEI-DARUSSALAM	4.54	4.65	4.75	4.78	4.87	4.95	/
GABON	/	/	/	/	3.82	3.7	3.74
IRAN	/	/	4.14	4.26	4.22	4.07	4.03
KUWAIT	3.58	4.53	4.59	4.62	4.56	4.56	4.51
LIBYA	3.85	3.9	3.74	/	3.68	3.73	3.48
SAUDI ARABIA	4.72	4.75	4.95	5.17	5.19	5.1	5.06
SYRIA	3.99	3.76	3.79	3.85	/	/	/

المصدر: تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2008-2014

ونلاحظ من خلال الجدول أن السعودية هي الدولة صاحبة أعلى مؤشر في الفترة المدروسة 5.19 سنة 2012 ، مع تحسنها من سنة لأخرى رغم التراجع الطفيف في السنتين الأخيرتين. في حين نرى أن بروني دار السلام تمثل أحسن البلدان في هذه المجموعة من حيث قيمة وتحسن المؤشر من سنة لأخرى حيث وصل إلى 4.95 سنة 2013. متبوعة بأذربيجان التي عرفت هي الأخرى تحسنا من سنة لأخرى. كم عرفت الكويت تحسنا كبيرا بين سنتي 2008 و 2009، متبوعة بالجزائر التي عرف مؤشرها تذبذبا بين قيمتي 3.71 سنة 2008 و 4.08 سنة 2014. وهو ما يظهره الشكل الموالي.

الشكل رقم 4: المؤشر الكلي للبلدان التي تمر من الاعتماد على الموارد إلى الاعتماد على معززات الفعالية 2014-2008

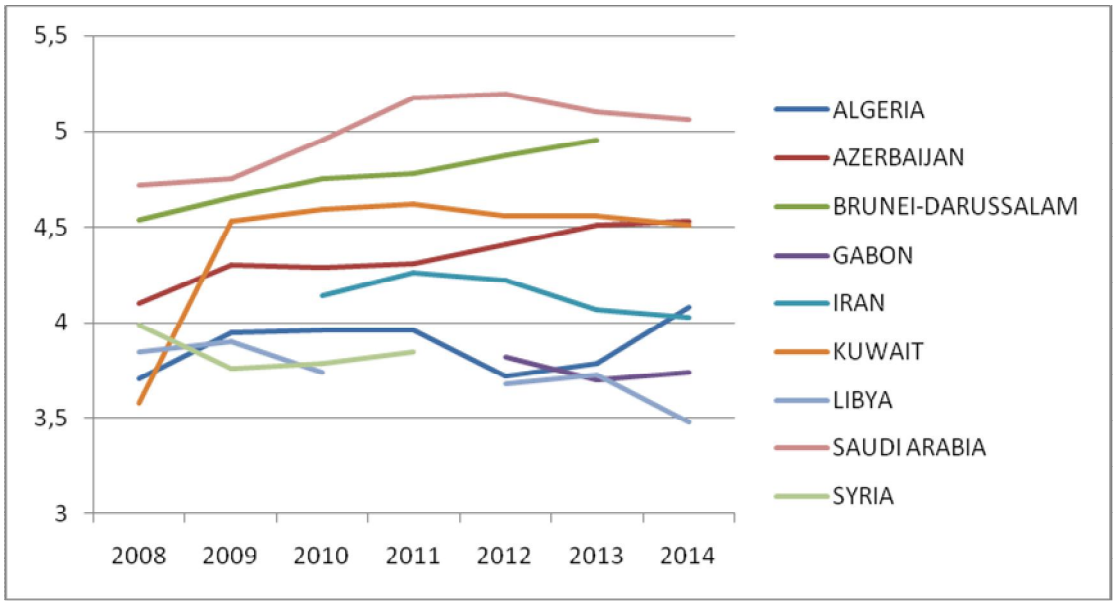

المصدر: الجدول السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر الشكل أيضا تذبذب مؤشر التنافسية الليبي من سنة لأخرى خاصة بسبب الأحداث التي يعرفها هذا البلد، وغياب سوريا في السنوات الثلاث الأخيرة بسبب ما يعرفه من أحداث أيضا.

ج- المجموعة الثالثة: البلدان التي تعتمد على معززات الفعالية

تتمثل معززات التنافسية أساسا في الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري، كفاءة الأسواق والجاهزية التكنولوجية، وتمثل الأسس التي تقوم عليها هذه البلدان وهي ما تمثل الجزء الأكبر من مؤشرها العام.يظهر الجدول الموالي هذه البلدان (7) وكذا قيمة المؤشر الإجمالي لكل دولة خلال سنوات الدراسة حسب توفر المعطيات.

الجدول رقم 4: المؤشر الكلي للبلدان التي تعتمد على معززات الفعالية 2008-2014

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ALBANIA	3.55	3.72	4.94	4.06	3.91	3.85	3.84
EGYPT	3.98	4.04	4	3.88	3.73	3.63	3.6
GUYANA	3.45	3.56	3.62	3.73	3.73	3.77	3.65
INDONESIA	4.25	4.26	4.43	4.38	4.4	4.53	4.57
JORDAN	4.37	4.3	4.21	4.19	4.23	4.2	4.25
MOROCCO	4.08	4.03	4.08	4.16	4.15	4.11	4.21
TUNISIA	4.58	4.5	4.65	4.47	/	4.06	3.96

المصدر: تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2008-2014

باستثناء الطفرة التي حققتها ألبانيا في المؤشر سنة 2010 بقيمة 4.94 فإن تونس تعد أحسن دول المجموعة حتى سنة 2011 أين بدأ تراجع مؤشرها بسبب مرورها بمرحلة انتقالية. عرف المؤشر أيضا تحسنا متواصلا لكل من اندونيسيا والمغرب وغيانا التي عرفت تراجعا طفيفا في السنة الأخيرة من الدراسة. في حين عرفت الأردن استقرارا نسبيا في مؤشرها بينما تراجعت مصر منذ سنة 2009.

الشكل رقم 5: المؤشر الكلي للبلدان التي تعتمد على معززات الفعالية 2008-2014

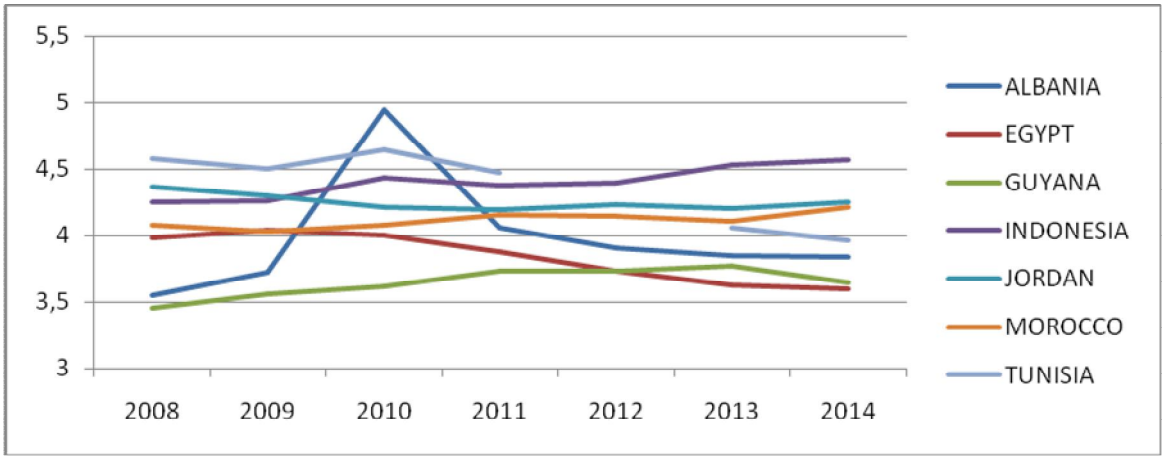

المصدر: الجدول السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر الشكل السابق تمتع هذه المجموعة بخاصية الاستقرار النسبي في المؤشر، بعكس المجموعتين السابقتين.

د- المجموعة الرابعة: البلدان التي تمر من الاعتماد على معززات الفعالية إلى الاعتماد على الابتكار

يبين الجدول الموالي هذه البلدان (6) وكذا قيمة المؤشر الإجمالي لكل دولة خلال سنوات الدراسة حسب توفر المعطيات. تقدمت ماليزيا هذه المجموعة بمؤشر وصل إلى 5.16 سنة 2014، وبمنحى تصاعدي عموما، متبوعة بسلطنة عمان التي تميز مؤشرها باستقرار نسبي في حدود 4.6، تلتها كل من تركيا و كازاخستان التي أخذت مؤشراتها منحا إيجابيا في حدود 4.5، في حين عرف مؤشر لبنان تراجعا، وكان مؤشر سورينام أقل المؤشرات في المجموعة من حيث القيمة.

الجدول رقم 5: المؤشر الكلي للبلدان التي تمر من الاعتماد على معززات الفعالية إلى الاعتماد على الابتكار 2008-2014

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
KAZAKHSTAN	4.11	4.08	4.12	4.18	4.38	4.41	4.42
LEBANON	/	/	3.89	3.95	3.88	3.77	3.68
MALAYSIA	5.04	4.87	4.88	5.08	5.06	5.03	5.16
OMAN	4.55	4.49	4.61	4.64	4.65	4.64	4.46
SURINAME	3.58	3.57	/	3.67	3.68	3.75	3.71
TURKEY	4.15	4.16	4.25	4.28	4.45	4.45	4.46

المصدر: تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2008-2014

تميزت هذه المجموعة عن بقية المجموعات باستقرار نسبي أكبر من حيث المؤشر الذي تراوحت قيمته بين 3.57 و 5.16.

الشكل رقم 6: المؤشر الكلي للبلدان التي تمر من الاعتماد على معززات الفعالية إلى الاعتماد على الابتكار 2008-2014

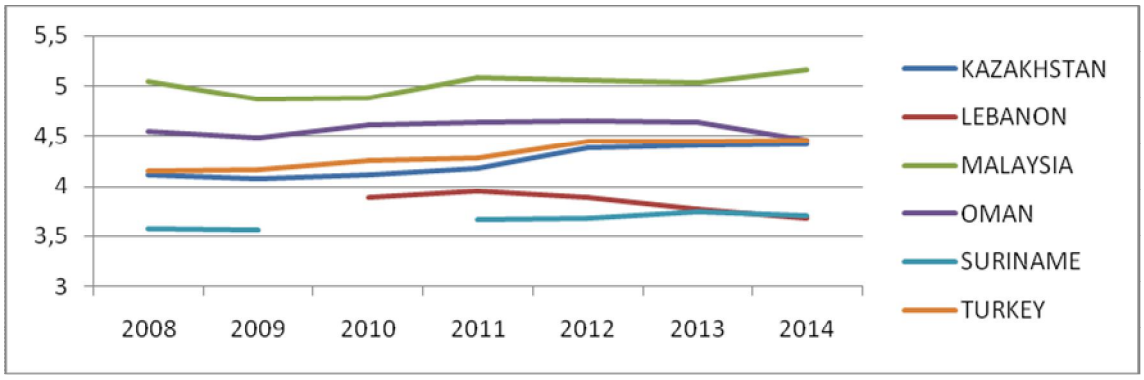

المصدر: الجدول السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ- المجموعة الخامسة: البلدان التي تعتمد على الابتكار

وتتمثل في الاقتصاديات التي تعتمد على بيئة أعمال متطورة وكذا على عملية الإبداع والابتكار، وقد انتمت لهذه المجموعة 3 بلدان من منظمة التعاون الإسلامي يظهرها الجدول الموالي:

الجدول رقم 6: المؤشر الكلي للبلدان التي تعتمد على الابتكار 2008-2014

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
BAHRAIN	4.57	4.54	3.54	4.54	4.63	4.45	4.48
QATAR	4.83	4.95	5.1	5.24	5.38	5.24	5.24
UNITED ARAB EMIRATES	4.68	3.92	4.89	4.89	5.07	5.11	5.33

المصدر: تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2008-2014

مثلت قطر أحسن بلدان هذه المجموعة من حيث قيمة المؤشر في سنوات الدراسة ، حيث وصل إلى 5.38 سنة 2012، في حين عرف مؤشر الإمارات المتحدة تحسنا من سنة لأخرى باستثناء سنة 2009 حين عرف تراجعا حادا، فيما كان مؤشر البحرين في حدود 4.5 باستثناء سنة 2010 أين سجل قيمة 3.54.وهو ما يؤكده الشكل الموالي.

الشكل رقم 7: المؤشر الكلي للبلدان التي تعتمد على الابتكار 2008-2014

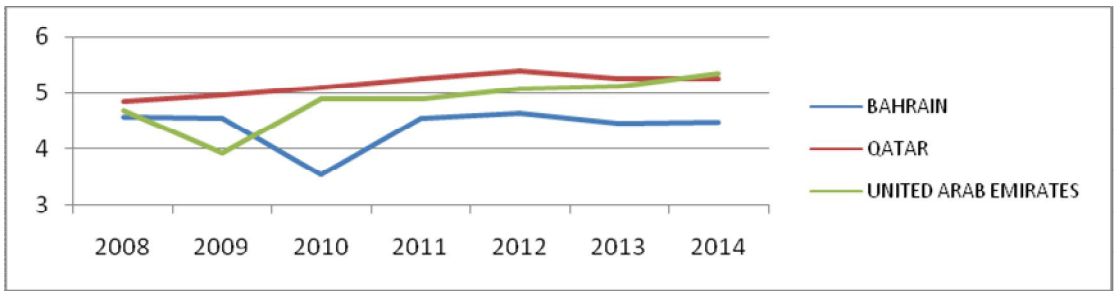

المصدر: الجدول السابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

V- خلاصة

عدا كون ما يقارب ربع دول منظمة التعاون الإسلامي لا يشملها تقرير التنافسية العالمي وهو ما يعد في ذاته أمرا سلبيا،فإن ما يقارب نصف الدول التي شملها التقرير لا تزال تقبع في المرحلة الأولى من التنمية، وهي مرحلة الاعتماد على الموارد حسب التقرير موضوع الدراسة. وهو ما يشير إلى وضعية أغلب دول المنظمة التي هي في الحقيقة دول نامية بالدرجة الأولى، بل ومن أفقر دول العالم في بعض الأحيان. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فنجد أن بعض الدول الإسلامية حققت مؤشرات جد قوية في تقرير التنافسية كقطر، الإمارت العربية المتحدة، البحرين، سلطنة عمان، تركيا، ماليزيا، السعودية، الكويت..إلخ

وهو ما يعكس الفوارق بين دول المنظمة، وما يجعل من الضروري العمل على التكامل بين دول المنظمة ومساعدة الدول الأضعف من خلال تطوير البنى التحتية لديها، وتشجيع الاستثمار فيها على أساس المزايا النسبية لديها، كما العمل على تطوير وتنمية رأس المال البشري والفكري لديها من خلال التعليم والتدريب وإيجاد سبل التعاون المثمر بين الدول الغنية والفقيرة في المنظمة لبناء كيان أكثر تناسقا وتقاربا من حيث المداخيل ومستويات المعيشة، وكل ذلك مع مراعاة فكرة تقسيم دول المنظمة جغرافيا إلى مجموعة أقاليم تتكامل فيما بينها وذلك بالنظر لاتساع نطاق العالم الإسلامي وتباعد المسافات بين بلدانه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قائمة المراجع

CNUCED .2002 ،*Diversification des exportation, accès aux marchés et compétitivité* ،., Genève: NATIONS UNIES.

Hakim ،L ،.AboElsoud ،M و .Dahalan ،J .2009 ،.*THE PATTERN OF MACROECONOMICS AND ECONOMIC INTEGRATION: EVIDENCE ON D-8 ECONOMIC COOPERATION.*

Hanouz ،M .D و .Khatib ،S .2010 ،.*étude de la compétitivitéarabe* ،Geneva: World Economic Forum.

IMD2005. ،2003*World Competitiveness YearBook* ،Lausanne, Switzerland: IMD World Competitiveness Center.

Krugman ،P .1999 ،.*La Mondialisation n'est pas coupable: vertus et limites de libre-échange* .Alger: Casbahédition.

Marniesse ،S و .Filipiak ،E .2003 ،.*Compétitivitéet miseàniveau des entreprises, Approches théoriques et déclinaisons opérationnelles* ،Paris: Agence Française de Développement.

Martin ،R .L .2004 ،.*A Study on the Factors of Regional Competitiveness* ،Rotterdam: UNIVERSITY OF CAMBRIDGE.

Mucchielli ،J.-L .2002 ،.*La compétitivité : définitions ; indicateurs et déterminants.*

Porter ،M .1993 ،.*L'Avantage Concurrentiel des Nations* .Paris: inter Edition.

Reinert ،E .S .1994 ،.*Competitiveness and its Predecessors - a 500-year Cross-National Perspective* ..Williamsburg, Virginia ،.STEP group.

التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ، أنقرة، تركيا: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.

WEF .1996 ،*Global Competitiveness Report* ،Geneva: World Economic Forum.

http://ar.wikipedia.org.

النوير، ط.، 2003. *دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

سدي، ع. و شريط، ع.، 2010. دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها مع الإسقاط على المستوى الوطني. *دفاتر اقتصادية*، 9، Issue 1، pp. 22-41.

وديع، م. ع.، 2003. القدرة التنافسية وقياسها. *جسر التنمية*، Issue 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإحالات والمراجع :

1- The World Competitiveness Year Book 2003 of IMD, p.617.

2- والذي ترجم إلى اللغة الفرنسية بعنوان: La Mondialisation n’est pas coupable: vertus et limites de libre-échangeويقصد بكلمة POP المعنى العامي، أي أنه يشير إلى نظرية خصومه على أنها نظرية شعبية بعيدة عن المقاييس الأكاديمية.

3- أنظر المرجع الأصلي، حيث تم ذكر العديد ممن كتبوا وكتاباتهم و لمعرفة أدق يمكن العودة الصفحة 18 من كتاب:
La Mondialisation n’est pas coupable: vertus et limites de libre-échange Casbah édition,1999.

4- مقره أيضا سويسرا، وقد كان قبل عام 1996 مشاركا للـــ IIMD في إعداد تقريره السنوي عن التنافسية العالمية. و صار يصدر تقريره بالتعاون مع CID مركز التنمية الدولية التابع لجامعة Harvard الأمريكية.

5- لمعرفة دقيقة لكيفية حساب مؤشرات التنافسية حتى سنة 2005 أنظر دويس محمد الطيب، مذكرة حول براعات الاختراع والتنافسية قدمت لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة سنة 2005 ص.18-20.

لكن تجدر الإشارة إلى أن المؤشر الأول GlobalCompetitiveness Index GCI يركز على التنافسية كونها مجموعة مؤسسات وسياسات اقتصادية تضمن معدلات نمو مرتفعة على المدى المتوسط، ويهدف إلى قياس إمكانيات النمو للخمسة سنوات القادمة، بينما المؤشر الثاني CCICurrentCompetitiveness Index يستعمل المؤشرات الاقتصادية الجزئية لقياس الهيئات وهياكل السوق والسياسة الاقتصادية، التي تضمن مستوى آني من الازدهار وهو يهدف لقياس القوة الإنتاجية الآنية لنفس الدول.

6- تأسست في الرباط بالمملكة المغربية بتاريخ 1969/09/25.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com